مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الثالث – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.3 , No.1)
JANUARY 2020

تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام بشقية (الاستهلاكي والاستثماري) والبطالة في ليبيا خلال الفترة 1986-2017

د. علي منصور سعيد عطية / كلية تجارة / جامعة بنها
أ. خليفة محمد خيرالله / ماجستير اقتصاد / الاكاديمية الليبية بنغازي

الملخص:

تهدف الدراسة الى تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) و البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1986-2017، حيث استخدمت الدراسة المنهج القياسي من خلال نموذج ARDL، واظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفاق الاستثماري والبطالة في ليبيا في الأجل الطويل، بينما أوضحت النتائج عن وجود علاقة في الاجل القصير فقط بين كل من(الانفاق الاستهلاكي، الناتج المحلي الإجمالي) والبطالة في ليبيا، بالإضافة الى ذلك فقد أوصت الدراسة على تمكين القطاع الاستثماري من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية تمتص جزءاً من البطالة وذلك لتخفيف العبء على القطاع العام.

Abstract:

The study aims to analyze and measure the relationship between public expenditure (consumer and investment) and unemployment in the Libyan economy during the period 1986-2017, where the study used the standard methodology through the ARDL model, the results of the standard analysis showed a common integration relationship between investment spending and unemployment in Libya While the results showed that there is a short-term relationship between both consumer spending - GDP and unemployment in Libya, in addition, the study recommended the empowerment of the investment sector through the establishment of productive projects absorb part of unemployment in order to alleviate Public sector.

1-مقدمة:

لقد كانت ولاتزال البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تواجه الدول، نظراً لما تشكله من تحدي كبير لها في سعيها لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، ويعتبر موضوع البطالة من بين المواضيع التي حضيت بالدراسة والاهتمام خاصة في البلدان المتطورة من قبل العديد من الباحثين والاقتصادين باعتبارها من الركائز الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الدول دائماً إتباع سياسات إقتصادية تهدف إلى القضاء علي البطالة وتقليل الأضرار الناجمة عنها.

يُعد الانفاق العام من اهم أدوات السياسة المالية التي تنتهجها الدول للحد من معدلات البطالة، التي تعتبر إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها قياس الأداء الاقتصادي داخل الدولة، وذلك اعتمادا على النظرية الكينزية، التي تعتبر أن الانفاق العام محفزاً للاقتصاد الوطني، ومنه فإن أي زيادة في الإنفاق العام يؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي تخفيض مستوى البطالة داخل الاقتصاد.

قد جاء بتقرير(صندوق النقد الدولي،2012،ص 2): "إن ليبيا تمر بمنعطف تاريخي، وتواجه السلطات تحدياً مزدوجاً يتمثل في تحقيق استقرار الاقتصاد وتلبية طموحات الاجيال. وتتمثل التحديات قصيرة الأجل في إدارة التحول السياسي، وإعادة الحالة الأمنية إلى وضعها الطبيعي، وتحقيق انضباط الموازنة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الاستقرار الاقتصادي الكلي". وعلى الرغم من أن ليبيا

تستطيع تحمل مستويات مرتفعة من النفقات الجارية(الاستهلاكية) في فترات التحول، فإن الزيادة في الأجور وتناقص الدعم في الوقت الراهن، يعمل على إضعاف هوامش الأمان في السياسات المالية العامة المتبعة حالياً، ويتعين وفقا لذلك أن تقوم ليبيا في المدى المتوسط بمعالجة مسائل كثيرة تشمل بناء القدرات وتحسين جودة التعليم وإعادة تشييد البنية التحتية وتطوير الأسواق المالية وخفض الاعتماد على النفط ووضع شبكة أمان اجتماعي تتسم بكفاءة أعلى من ذي قبل(ديوان المحاسبة،2015، ص59).

2–مشكلــة الدراســة:

على الرغم من موارد الطاقة الوفيرة التي تتمتع بها ليبيا، فهي تمتلك اقتصاداً يُعد من أقل الاقتصاديات تنوعاً في منطقة المغرب العربي وبين البلدان المنتجة للنفط بشكل خاص. ففي أوائل السبعينات، نجد أن ليبيا وكغيرها من دول العالم وفي بداية الاستقلال تبنت نهجا اقتصاديا اشتراكياً حيث قامت بسياسات تنموية جد هامة – معتمدة على قطاع النفط كمصدر تمويلي أساسي – من خلال اعتماد المخططات التنموية منذ الاستقلال إلى غاية عام 1986 وحققت ليبيا نقلة نوعية خاصة في معدلات النمو الاقتصادي، وتحسن معدلات التشغيل. وفي بداية الثمانينات شهد العالم عدة أزمات اقتصادية خانقة أهمها أزمة انخفاض سعر البترول عام 1986 وفرض الحصار الاقتصادي.هذا الواقع كان له انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الليبي في بداية التسعينات مما لزم لجوء السلطات إلى اتخاذ إجراءات وصفت بالإصلاحية خاصة في جانب النفقات العامة، وذلك لإعادة توجيهه وترشيده لما حدث فيه من اختلالات وتفاقم عجز الميزانية العامة وعلى هذا اختارت ليبيا نظام الاقتصاد الموجه الذي حصر الاستثمار في الحدود التي تقررها الدولة، وفرض قيوداً صارمة على التجارة الخارجية، وشاعت فيه قيود الأسعار، وكثُرت أشكال الدعم، وغياب القطاع الخاص بشكل شبة كامل. وفي المقابل تحسن الأداء خلال الفترة الثانية نسبياً على الرغم من تعرض الاقتصاد الليبي لعدد من الصدمات، ومن أهمها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ثم انتقل الاقتصاد إلى التحسن التدريجي وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في المقام الأول مع ارتفاع مستويات الطلب العالمية عليه، خلال الفترة (2003–2008)، أي أن التحسن في الأداء الاقتصادي ليس بسبب إجراءات اقتصادية ذاتية بالاقتصاد الليبي. الأمر الذي دعا إلى تبني الدولة سياسات اقتصادية مختلفة، والتي استهدفت تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إلى جانب سياسات مالية تقييدية لخفض الإنفاق العام.

ومما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل الآتي : ما طبيعة العلاقة التي تربط بين الإنفاق العام والبطالة في ليبيا خلال الفترة 1986–2017 ؟

3– أهمية الدراسة:

(1–3) الأهمية العلمية للدراسة:

تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال التعرف علي طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة في إطار الجدل الفكري بين المدارس الاقتصادية حول الأسلوب الأمثل لتحقيق التشغيل ومحاربة البطالة، حيث تختلف تلك الرؤى بين اتجاه عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي تبناه أنصار اقتصاد السوق، والذين يعتقدون في قدرة وكفاءة الجهاز السعري وآليات السوق الحرة في تخفيض البطالة وهو الاتجاه الذي تبنته المدارس الكلاسيكية والنقدية والتوقعات الرشيدة، والاتجاه الأخر وهو تدخل الدولة ودورها في تخفيض البطالة وتطبيق السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية وغيرها).

(2-3) الأهمية التطبيقية للدراسة:

تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية بالنظر إلى حالة الدولة الليبية في التركيز على أهمية النفقات العامة بوجه عام من ناحية،والتركيز علي أهمية الانفاق العام بشقيه (الاستهلاكي و الاستثماري) كلاهما علي حده باعتباره أحد اهم ادوات السياسة المالية من ناحية اخرى، وتكمن أهمية الدراسة أيضا في ارتباط الأنفاق العام بالإيرادات النفطية باعتبارها المصدر الأول للتمويل، ومن ثم تعرض حجم الأنفاق العام للتقلب ارتفاعاً وانخفاضاً مع أسعار النفط، الأمر الذي يؤثر على فاعلية الأنفاق العام، فإن الأهمية التطبيقية للدراسة تستمد من تحليل هيكل الإنفاق العام بشقية الاستهلاكي والاستثماري وذلك نظراً للتباين الكبير بين دور كل منهما في تخفيض البطالة، ومن ثم التركيز على اختيار الهيكل الملائم للإنفاق العام والذي يمكن من خلاله تخفيض البطالة.

4- فرضيات الدراسة:

أن الإنفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) يتباين في قدرته على تخفيض البطالة تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية في الاقتصاد الليبي في الأجلين القصير والطويل:

- يساهم الإنفاق الاستثماري في الآجلين القصير والطويل في تخفيض البطالة في ليبيا.
- تؤدي زيادة الإنفاق العام – خاصةً الإنفاق الاستهلاكي- إلى زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي.

5- أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة بصفة أساسية تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام(بشقية) والبطالة في ليبيا خلال الفترة 1986-2017، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد صياغة الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة.
- قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام(الاستهلاكي والاستثماري) ومعدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1986-2017.

6- منهج الدراسة والبيانات المستخدمة:

لتحقيق هدف الدراسة قد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية اللازمة لتقدير المؤشرات والعلاقات الاقتصادية الخاصة بموضوع الدراسة، حيث تم استخدام كل من المنهج التحليلي والمنهج القياسي لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها.

حيث تم استخدام المنهج القياسي لدراسة العلاقة بين الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري ومعدلات البطالة في ليبيا من خلال تطبيق نماذج الإبطاء المتأخرة. (حيث تمثلت الخطوة الأولى في إجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) محل الدراسة قبل البدء في تنفيذ النموذج وذلك لتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف. وطبقا لنتائج اختبارات السكون تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي الإبطاء (الموزعة) المتأخرة زمنيا (ARDL)، حيث تم تقدير معالم الدالة المعبرة عن العلاقة بين المتغيرات في النماذج القياسية المقدرة بالدراسة، كما تم تقدير هذه النماذج بوجود فترات إبطاء للمتغير المستقل للفترات الزمنية المختارة من الأسلوب نفسه، وذلك نظرا لامتداد تأثير المتغيرات المستقلة التي تم تناولها في الدراسة على المتغير التابع لسنوات متتالية، وقد تم

الاستعانة بالبيانات المتاحة بالعديد من المصادر منها البنك الدولي وبيانات الأمم المتحدة بالإضافة إلى ما تم حصره من الدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

7- الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من الدراسات بتحليل تأثير الإنفاق العام على معدل البطالة باستخدام اختبار Johansen للتكامل المشترك ونموذج (VAR) منها:

- دراسة (Brückner, Markus, and EviPappa., 2012) التي أجريت للعديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي وقد أظهرت نتائجها أن الزيادة في النفقات الحكومية تؤدي إلى انخفاض كبير في معدل البطالة، حيث تميل التوسعات المالية أيضاً إلى زيادة الأجور الحقيقية.

- دراسة (Mortazavifar, S., and K. Saeedi,2015) قامت بتحليل تأثير الإنفاق العام الحكومي على معدل البطالة باستخدام نموذجين اهتم الأول منهما بدراسة أثر الإنفاق العام الإجمالي على معدلات البطالة حيث تبين وجود علاقة عكسية بين كل من معدل البطالة وإجمالي الإنفاق الحكومي. وعلى الجانب الآخر، فقد اهتم النموذج الثاني بدراسة أثر الإنفاق الحكومي الجاري على معدل البطالة، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين المتغيرين.

- دراسة (مقراني حميد، 2015) التي اهتمت بقياس أثر النفقات العامة على معدلي البطالة والتضخم اللذان يعتبران مؤشرين أساسيين في اقتصاد أي دولة، حيث توصلت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق العام الحقيقي في سنة ما يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة وزيادة طفيفة جداً في معدل التضخم في السنة التالية لتلك الزيادة، كما أكدت النتائج التي أظهرتها الدراسة أن السياسة المالية التوسعية لدولة الجزائر كانت ناجحة وفعالة.

8- هيكل الدراسة:

لغرض الوصول الى هدف الدراسة فقد تم الاعتماد على التقسيم التالي:

أولاً: العلاقة بين الانفاق العام والبطالة في النظرية الاقتصادية.

ثانياً: تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام(الاستهلاكي والاستثماري) والبطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1986-2017.

ثالثاً: نتائج وتوصيات الدراسة.

أولا: العلاقة بين الانفاق العام والبطالة في النظرية الاقتصادية:

يعتبر تحقيق التشغيل الكامل من أهم أهداف السياسة المالية بصفة عامة والإنفاق العام بصفة خاصة، وتظهر أهمية الإنفاق العام في تأثيره على مستوى التشغيل بمدى مساهمته في الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة بهدف اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج(سليمان، سلوى،1989: ص 162)، لذلك تقوم الدراسة من خلال ما يلي بتحليل التوازن في سوق العمل كما تقوم بدراسة آلية تأثير الإنفاق العام على مستوى التشغيل.

أ. **التوازن في سوق العمل كجزء من التوازن الاقتصادي الكلي:**

لقد بين كينز أن خفض الأجور لا يؤدي إلى القضاء على البطالة كما أقر به الكلاسيك، ولكن على العكس من ذلك، لأن العمالة مرتبطة بقرارات المنظمين التي تحدد حجم الإنتاج المرغوب فيه (الطلب الفعال) وتخفيض الأجور يقلل من الطلب الفعال ويقلل من

حجم الإنتاج اللازم لإشباع هذا الطلب، فهناك علاقة مباشرة بين حجم الإنتاج المرغوب تحقيقه وحجم العمالة الضرورية للحصول على هذا الإنتاج فكل زيادة في الإنتاج تفترض زيادة العمالة والعكس صحيح(مهران، حسني،2002: ص ص 136-137).

فالنتيجة التي يتم التوصل إليها هي أن الفرق بين التحليل الكينزى والكلاسيكى هو أن هذا الأخير ينطلق من التوازن في سوق العمل بافتراض أن العمالة كاملة، ثم ينتقل الأثر إلى بقية الأسواق، أما في التحليل الكينزى فإن المحدد لحجم العمالة هو الطلب الفعال اللازم التشغيل بالجهاز الإنتاجي، وتظهر هنا أهمية الإنفاق العام في زيادة الطلب الكلى الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل.

وتهتم العديد من الدراسات المتعلقة بسوق العمل مثل بقية الأسواق بتحليل جانبين، الجانب الأول يتمثل في السعر الذي يتعلق بتحديد الأجور أما الجانب الثاني فيتعلق بالكمية أو مستوى التشغيل(Mayer, Evic,et al., 2010: p13)، وبالتالي فإن الأجور والتشغيل هما المشكلتان الأساسيتان المتعلقتان بتحليل سوق العمل، وهناك اتجاهان أساسيان في تحليل سوق العمل يتمثل الاتجاه الأول في تحليله من منطلق جزئي يقوم بدراسة سلوك الأفراد الفاعلين في هذا السوق، أما الاتجاه الكلى فيهتم بدراسة علاقة سوق العمل ببقية الأسواق وكيفية تأثير مختلف السياسات والمتغيرات الاقتصادية على كل من الأجور ومستوى التشغيل، وتماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة سوف ينصب الاهتمام بالجانب الكلى فقط حيث إن الدارس لتطورات النظرية الاقتصادية يلاحظ أنه عقب أزمة 1929م ثار كينز في وجه الكلاسيك وأضفي صبغة كلية في تحليل سوق العمل، حيث أرجع سبب البطالة إلى عدم كفاية الطلب الكلى،حيث إنّ استعراض الأفكار السابقة يقود إلى طرح تساؤل مهم الا وهو ما مدى فعالية الانفاق العام بصفة عامة وكل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بصفة خاصة في تخفيض معدلات البطالة من خلال تأثيرها على سوق العمل؟ إنّ الإجابة على مثل هذا التساؤل مرتبط بطبيعة التحليل الاقتصادي لسوق العمل، فعند البعض فإن السياسة المالية كفيلة بخلق وظائف ومعالجة البطالة، أما البعض الآخر فيقر بأن المشكلة ليست في السياسة المالية وإنما في القواعد التي تحكم سوق العمل وبالتالي فإنه يطفوا إلى السطح صراع بين تيارين، ومن هنا فإن أي انخفاض في الأجور الاسمية سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الذي هو جزء من الطلب الكلى، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة ومن أجل معالجة هذه الوضعية لابد من تدخل الدولة عن طريق إنعاش الطلب الفعال من خلال سياسة اقتصادية توسعية.أن هذه العلاقة بين معدل كل من البطالة والتضخم لها جذور عميقة في الدول الصناعية، مما يحتم عليها في نهاية الامر القبول بمستوى أسعار عنيف وتحاشى البطالة المرتفعة، أوالتخلص من مشكلة البطالة مقابل تعرض الاقتصاد لمخاطر التضخم، (سليمان،سلوى،1989: ص140). وتظهر أهمية الإنفاق العام في التأثير على سوق العمل باعتباره جزءا هاما من الطلب الفعال لذلك سنقوم من خلال ما يلي بدراسة الإنفاق العام وأثره على سوق العمل لإبراز مدى فعاليتها في زيادة مستوى التشغيل وتخفيض البطالة.

ب. **آلية تأثير الإنفاق العام على مستوى التشغيل:**

حسب النظرية الكينزية فإن انخفاض مستوى التشغيل مرتبط بمستوى الطلب الكلى، كما أن السمة المميزة للتحليل الكينزى هي اختلاف تحليل دالة العمل عن ما هو الحال في النظرية الكلاسيكية، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حدوث أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق ارتفاع في مستوى التشغيل في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية، عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابتاً (Mortazavifar, S., and K. Saeedi,2015: PP109-116.

حيث يساهم الإنفاق العام بزيادة الطلب الكلى وزيادة الاستهلاك، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار وبالتالي فإن الإنفاق العام يقوم بوظيفتين هما تنمية الدخل والمحافظة على استقراره من خلال:

- التوسع في الإنفاق العام إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلى.
- تغيير سياسة الإنفاق العام تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أما في فترات الكساد ينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة القيام بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها وتستعمل في تمويله الدين العام والإصدار النقدي.(زغلول، ميراندا،2001: ص ص 139-145).

ويمكن للدولة تفادى حدوث ظاهرة البطالة من خلال الإنفاق العام، حيث إنّ وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلى الفعال مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلى وهنا تكون سياسة إنفاق عام توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة ومدها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل ويُلاحظ أيضا الإنفاق العام التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم. ويحتل الإنفاق العام موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية(سليمان، سلوى،1989: ص ص 130-134).

والنتيجة إن الإنفاق العام يمارس آثارا ظرفية وآثارا هيكلية(1) في تأثيرها على مستوى التشغيل حيث تتجلى الآثار الظرفية للإنفاق العام في إتباع سياسة إنعاش تسمح بالخروج من حالات الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة، أما الآثار الهيكلية فتكون من خلال برامج المشروعات العامة والاستثمار في البنية التحتية التي تمنح فرص للعمل والتشغل من طرف القطاع الخاص.

ثانياً: تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام(الاستهلاكي والاستثماري) والبطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة –2017 1986:

إن تحديد طبيعة وحجم الإنفاق العام يبدو ذو أهمية خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط، فقد بذلت الدولة جهودا كبيرة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، ولقد لعب الإنفاق العام الدور الأساسي في تخفيض البطالة، ومنذ النصف الثاني من عقد الثمانينات شهدت الدولة انخفاضا في إيراداتها العامة، مما دفعها إلى تخفيض الإنفاق العام، وإلى المفاضلة بين خفض الإنفاق العام الجاري (الاستهلاكي) أو الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي)، وعليه فإن دور الإنفاق العام في السياسة المالية عموما وفي الاقتصاد الليبي خاصة، يمثل المتغير المهيمن على النشاط الاقتصادي والمحرك الرئيس لعملية التشغيل والتنمية الاقتصادية.

أ– تحليل تطور الانفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري)و البطالة في الاقتصاد الليبي:

شهد الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة تقلبات ملحوظة، سواء في مستوياته او في معدلات نموه، عكست – وإلى حد كبير – طبيعة التطورات التي طرأت على الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

(1) الآثار الظرفية قصيرة الأجل، الآثار الهيكلة طويلة الأجل.

ولغرض الوقوف على تطور الإنفاق العام وتحليل اتجاهاته تم تقسيم الفترة محل الدراسة إلى فترتين، تغطى الأولى من (1986-2000)، والثانية من (2001- 2017)، وقد كان السبب في ذلك التقسيم راجع إلى اختلاف تلك الفترات من حيث الظروف الاقتصادية والسياسية.

جدول (1) تطورالناتج المحلي الاجمالي والإنفاق العام والبطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986–2017) بالأسعار الثابتة لعام 2010

(القيم بالمليار دينار ليبى)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي	معدلات النمو السنوي%	الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي)	معدلات النمو السنوي%	الإنفاق العام الإجمالي	معدل البطالة%
1986	39.13	12.41	-11.02	11.47	-11.45	23.88	3.7
2000	46.04	14.27	-2.92	12.24	39.93	26.51	20.81
المتوسط	42.29	13.54	0.48	11.07	1.27	24.61	12.255
2001	46.28	16.1	12.8	11.81	-3.51	27.91	19.26
2017	35.02	24.45	24.475	11.21	9.19	35.66	18.35
المتوسط	47.59	20.275	18.6375	11.51	2.84	31.785	18.805

المصدر: بيانات الأمم المتحدة المتاحة علي الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)

– بيانات البطالة، البنك الدولي المتاحة علي الشبكة الدولية للمعلومات (http://data.worldbank.org)

1– تطورالانفاق العام (الاستهلاكي– والاستثماري) خلال الفترة (1986 – 2017):

اتسمت السنوات (1986-2000) بزيادة الإنفاق الاستهلاكي عن الإنفاق الاستثماري، وأوضحت البيانات الواردة مسبقا أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي قد تراوح بين حد أدني بلغ نحو10.6 مليار دينار ليبي وذلك عام 1987م وحد أقصى بلغ نحو 15.05 مليار دينار ليبي وذلك عام 1998. كما أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي قد حقق زيادة بلغت 0.84 مليار دينار ليبي سنوياً والتي تقدر بمعدل نمو بلغ سنويًا 4.3% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي خلال العشر سنوات الأولي من الفترة (2001 -2010).

أن الاقتصاد الليبي قد شهد خلال الفترة (2001-2017) توسعاً استثمارياً، حيث بلغت نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري حوالي 45.5% من إجمالي الإنفاق عام 2008، مما يؤكد استمرار توجه الدولة نحو رفع نسبة مساهمة القطاعات غير الريعية في الناتج المحلى الإجمالي، وبالتالي صار الإنفاق الاستثماري متغيراً تابعاً لحجم مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة، في حين يبقى الإنفاق الاستهلاكي الجاري مهيمناً على معظم سنوات الدراسة حيث بلغت نسبة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الجاري حوالي 61.91% في المتوسط في الفترة (1986-2017) أمام الإنفاق الاستثماري الذي يساهم خلال فترة الدراسة بحوالي 38.09% في المتوسط، أي أن الإنفاق الاستثماري ينخفض وبشكل سريع نتيجة انخفاض العائدات النفطية، في حين يبقى الإنفاق الجاري ثابتاً أو يتزايد ولا يتناقص إلا بعد فترة زمنية وبنسب مئوية بسيطة بسبب عدم قدرة الدولة على إيقاف تقديم بعض الخدمات في فترات انخفاض الإيرادات(الجهمي، الطاهر، 2010: ص 47).

2– تحليل تطورمعدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1986 – 2017 :

يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة عليه (حميد، مقراني،2015: ص :60).

كما تقاس عادة درجة الاستخدام غير الكامل للعمل بنسبة من القوة العاملة، وتسمى هذه النسبة (معدل البطالة) ولاشك أن لهذا المعدل أثراً مباشراً في معدل النمو الاقتصادي (سليمان ، سلوى، 1989: ص 120).

كما وسبق الإشارة في المقدمة إلى أن السياسة المالية في الدول تهدف إلى تحقيق أهداف منها (التشغيل الكامل، والنمو الاقتصادي) وذلك إذ لم يتجاوز معدل البطالة 4%، وأن يكون معدل النمو السريع معدل نمو مقبول في حالة التشغيل الكامل هو 4%، من خلال تحليل معطيات الجدول (1) نلاحظ تطور معدلات البطالة في الاقتصاد خلال الفترة الأولي (1986 – 2000)، حيث تراوح متوسط معدل البطالة بين حد أدنى بلغ 3.7 % عام 1986 وحد أقصى بلغ 20.81 % عامي 1990 – 2000.

إجمالاً يمكن القول إن معدل البطالة تصاعدي خلال الفترة (1986 – 2000) بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والحصار الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط، وبالتالي عدم قدرة القطاع العام على أحداث المزيد من التشغيل بالإضافة إلى سياسة تقليل العمالة التي اعتمدتها الدولة تحت ضغط شروط صندوق النقد الدولي. وبالنسبة للفترة (2001-2017) يتضح منها أن معدل البطالة قد حقق انخفاضا بلغ 11% يعادل نحو 0.6% تراجعاً سنوياً في معدل البطالة خلال السنوات العشر الأولي من الفترة(2000-2010) ويعزي ذلك إلي السياسات والبرامج الاستثمارية في تلك الفترة. في حين تشير الفترة (2011-2017) والتي يتضح منها أن معدل البطالة حقق زيادة بلغت 41% تعادل نحو 2.2% نمواً سنوياً في معدل البطالة خلال السنوات الأخيرة من الفترة وذلك انعكاس لظروف الانقسام السياسي وتدهور الحال الاقتصادي.

ب– قياس العلاقة بين الانفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري)و البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1986–2017:

من اجل قياس العلاقة بين الإنفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) والبطالة يتضمن ذلك دراسة سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي، لكي تصبح نتائج التقدير التي ستعتمدها الدراسة غير زائفة.

حيث ستعتمد الدراسة على مجموعة من الاختبارات الخاصة بسكون السلاسل الزمنية وفي حال اختلاف سكون تلك السلاسل الزمنية عند الفرق الأول وعند المستوى سيتم اعتماد طريقة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعةARDL في تقدير معلمات النموذج. وسيجري التأكد من أن هناك علاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الأجلين القصير والطويل وذلك وفق الاختبارات المعتمدة في النموذج المذكور أعلاه.

1– توصيف النموذج واختبارات السكون:

تستند مرحلة توصيف النموذج القياسي على منطق النظرية الاقتصادية وأن نموذج الدراسة (قياس العلاقة بين الإنفاق العام(الاستهلاكي والاستثماري) والبطالة في الاقتصاد الليبي تستند إلى العلاقة الدالية الآتية، التي من خلالها سيتم تقدير علاقة الانحدار الذاتي بالقيم الموزعة بين الإنفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) و (معدلات البطالة) في ليبيا وذلك لتحقيق الغرض الاساسي من الخطة الدراسية، والمعادلة التالية تمثل الصيغة الرياضية للنموذج القياسي العام الذي تم الاعتماد عليه في تقدير هذه العلاقات بين متغيرات النموذج.

$$Y_t = b_0 + \Sigma\ b_1 x_{t-i} + \Sigma\ b_2 X_{t-i} + \Sigma\ b_3 X_{t-i}\ \varepsilon_t$$

حيث:

(y_t) : يمثل المتغير التابع لمعدلات البطالة في السنة t.

(b_0) : هي ثابت الدالة.

(b1xt-i) : هي ميل الدالة، والتي تعكس علاقة الانحدار بين تمثل المتغير المستقل للإنفاق الاستهلاكي والتابع بفترات الإبطاء.

(B2xt-i) : هي ميل الدالة، والتي تعكس علاقة الانحدار بين تمثل المتغير المستقل للإنفاق الاستثماري والتابع بفترات الإبطاء.

(B3xt-i) : هي ميل الدالة، والتي تعكس علاقة الانحدار بين تمثل المتغير المستقل للناتج المحلي الاجمالي والتابع بفترات الإبطاء.

εt : متغير عشوائي يعكس كل العوامل الأخرى التي لم تُدرج في النموذج.

(1-1) وصف تحليلي لمعطيات الدراسة:

الهدف من الدراسة البحث عن العلاقة المتوقعة للإنفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) على معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1986-2017.

المتغيرات المستقلة:

- الإنفاق الاستهلاكي GV-EXP بالأسعار الثابتة لعام 2010.
- الإنفاق الاستثماري INV-EXP بالأسعار الثابتة لعام 2010.
- النمو الاقتصادي وأعتمد في ذلك على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP 2010.

المتغير التابع :

- التشغيل الكامل وأعتمد في ذلك على معدل البطالة UNMPL.

سوف يتم اختبار فرضيات الدراسة في ضوء النظرية الاقتصادية،حيث كان كينز في مقدمة- الداعين- إلى الإنفاق العام كوسيلة للقضاء على الكساد وتحقيق النموالاقتصادي، فالدخل والتشغيل من شأنهما أن يتعرضا لتقلبات مختلفة، نتيجة لما يحدث في مستوى الطلب الكلي(2)، وبذلك تبحث الدراسة في تأثير الانفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) على معدل البطالة في الآجلين الطويل والقصير، إذ يؤثر الإنفاق العام بشكل مباشر ويؤدي الإنفاق العام خاصة الإنفاق الاستهلاكى المتمثل في الأجور والمرتبات الى تخفيض البطالة. ويساهم الانفاق الاستثماري في الرفع من مستوى تشغيل الموارد الاقتصادية وبالتالي يساهم في تخفيض مستوى البطالة، حيث تم الاستعانة بمعدل البطالة لكي يُعبر عن قدرة التشغيل في المجتمع، وذلك للتحقق من الاختبارات والتوصل إلى نتائج منطقية معبرة عن فرضيات الدراسة.

(2) من خلال العرض السابق للتطورات في مكونات الطلب الكلي للاقتصاد الليبي (الانفاق العام بشقية) نجد أن الإنفاق الاستهلاكي هو أكبرها، وان كان اكثرها سلبية، وأن الإنفاق الاستثماري اكثرها تقلباً وعدم استقرار، وأن الانفاق العام أسهل الأجراءات استجابة للسياسة الاقتصادية.

(1–2) اختبارات الاستقرارية (السكون) للسلاسل الزمنية:

(1–2–1)عرض السلاسل الزمنية : نبدأ بالتعرف علي الشكل البياني لكل المتغيرات المستخدمة في التحليل والاختبار حيث تظهر الاشكال المبينه بصورة واضحة عدم استقرار بعض السلاسل، ولكنها لا تبين هل يعود عدم الاستقرار لوجود جذر الوحدة أم لا، ومن ثم لابد من اختبار جذر الوحدة.

شكل (1) اختبارات السكون لمتغيرات النموذج

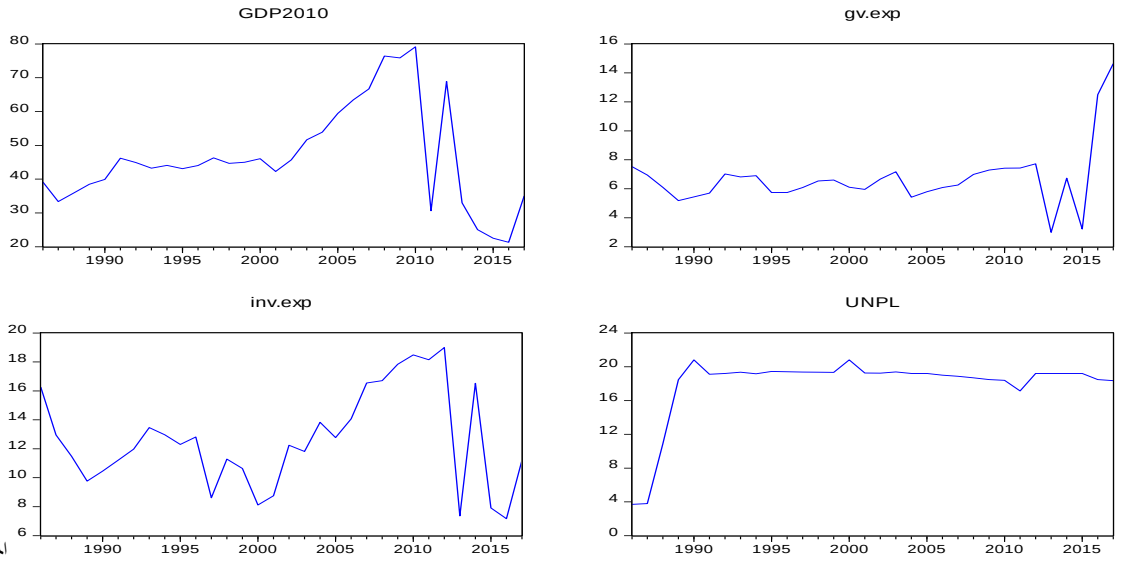

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

(1–2–2) فحص سكون بواسطة اختبار (ADF)

إنّ النتائج التي تم التوصل اليها من فحص سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات التابعة للتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل الإنفاق العام للفترة (1986–2017) كانت على النحو الآتي:-

الجدول (2)

نتائج السكون بحسب اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة للفترة (1986–2017)

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
GV-EXP	(0.0249)*	(0.0185)*	(0.8379)	(0.0202)*	(0.0144)	(0.0010)*
INV-EXP	(0.1771)	(0.5943)	(0.3773)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
GDP2010	(0.5691)	(0.0184)*	(0.4962)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
UB	(0.0005)*	(0.0235)*	(0.6459)	(0.0313)*	(0.0410)*	(0.0029)*

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

إنّ سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (ADF) وقد تبين بأن السلاسل الزمنية للنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) (GDP) قد استقرت عند الصيغ (الحد الثابت مع إتجاه زمني) كما استقرت عند الفرق الأول عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت – الحد الثابت مع إتجاه زمني، بدون الحد الثابت) وكما هو مبين في الجدول (2) إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%).

وإن السلاسل الزمنية لمتغيرات الانفاق الاستهلاكي (GV-EXP) والانفاق الاستثماري (INV-EXP) مستقرة عند الفرق الأول فقط بالصيغ الثلاث، وبذلك تصبح السلاسل الزمنية لمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي (GDP2010).

أما السلاسل الزمنية لمتغيرات الإنفاق الاستثماري والبطالة (UNPLM) فقد استقرت سلسلة الإنفاق الاستثماري عند المستوى بصيغ (الحد الثابت، الحد الثابت مع إتجاه زمني) واستقرت أيضاً عند الفرق الأول مستقرة عند احتمالية (5%) وبالصيغ الثلاث،اما البطالة عند المستوى بصيغ (الحد الثابت، الحد الثابت مع إتجاه زمني، بدون الحد الثابت واتجاه زمني) وبذلك أصبحت السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة (ساكنه) أي ((I(0)).

(1-2-3) فحص الاستقرارية بواسطة اختبار (PP)

إنّ النتائج التي تم التوصل اليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج قياس العلاقة بين الإنفاق العام(الاستهلاكي والاستثماري) والبطالة في الاقتصاد الليبي للفترة (1986-2017) كانت على النحو الاتي:

الجدول (3)

نتائج السكون بحسب اختبار (pp) لمتغيرات الدراسة للفترة (1986-2017)

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
GV-EXP	(0.0247)*	(0.5834)	(0.8516)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
INV-EXP	(0.0095)*	(0.0375)*	(0.3071)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
GDP2010	(0.0772)	(0.2580)	(0.4493)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
UB	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.7548)	(0.0420)*	(0.0334)*	(0.0049)*

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

إنّ سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (ADF) وقد تبين بأن السلاسل الزمنية للنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) (GDP2010) قد استقرت عند الصيغ (الحد الثابت مع إتجاه زمني) كما استقرت عند الفرق الأول عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت – الحد الثابت مع إتجاه زمني، بدون الحد الثابت) وكما هو مبين في الجدول (3) إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%).

وإن السلاسل الزمنية لمتغيرات الانفاق الاستهلاكي (GV-EXP) مستقرة عند الفرق الأول فقط بالصيغ الثلاث، أما السلاسل الزمنية لمتغيرات الإنفاق الاسثماري والبطالة (UNPLM) فقد استقرت سلسلة الإنفاق الاستثماري عند المستوى بصيغ (الحد الثابت، الحد الثابت مع إتجاه زمني) واستقرت أيضاً عند الفرق الأول مستقرة عند احتمالية (5%) وبالصيغ الثلاث،اما البطالة عند المستوى بصيغ (الحد الثابت، الحد الثابت مع إتجاه زمني، بدون الحد الثابت واتجاه زمني) وبذلك أصبحت السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة (ساكنه) أي ((I(0)).

اى إذا كانت جميع السلاسل لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الصفرية(مستقرة في المستوى) يتم التقدير وفق OLS أو ARDL، أما إذا كانت بعض السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة الصفرية وبعضها الآخر متكاملة من الرتبة الأولى فإن النموذج الأنسب للتقدير ARDL شريطة ألا يكون أى من المتغيرات متكاملاً من الرتبة الثانية. Svilokos, Tonći, (2016:p11)

2- مراحل اختبار نموذج الانحدار الذاتي (القيم الموزعة متاخراً) ARDL:

تشير العديد من الدراسات التى اظهرت اهمية اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، فثمة مجموعة من الاختبارات التي تتمثل باختبار (Engle and Granger, 1987) واختبار (Johansen and Juselius, 1990). ولكن إجراء هذه الاختبارات يتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ولا يمكن إجرائها في حالة وجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة، كما أن نتائجها قد تكون غير دقيقة في حالة صغر حجم العينة. ولذلك سيتم اللجوء إلى طريقة لإيجاد هذا التكامل المشترك للمتغيرات في المستوى أو عند الفرق الأول أو خليط بينهما وذلك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود Autoregressive Distributed Lag Bounds Testing Approach المقترحة من قبل (Pesaran et al., 2001).

وتتميز طريقةARDL عن غيرها من الطرق لاختبار التكامل المشترك بعدة مزايا أهمها أنه يمكن إجراؤها سواء أكانت درجة التكامل المشترك للمتغيرات I(0) أو I(1)أو خليط بينهما، كما أنها تعطي نتائج ومقدرات كفء في حالة العينات الصغيرة كما تكون هذه الطريقة جيدة إذا كان سكون المتغيرات غير واضح.

إنّ للبطالة تأثيراً واضحاً علي حجم الدخل وعلي توزيعه، ويتمثل التأثير علي حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي الإجمالي، أما تأثيره علي توزيع الدخل فيتمثل في أن تغير مستوى التشغيل من شأنه أن يؤدي إلي تغير مستوى الأجور في نفس الإتجاه، ليس بالنسبة للإضافات الجديدة في حجم العمالة فقط ولكن أيضاً بالنسبة للعاملين القدامى، ومن ثم فإن زيادة التشغيل تؤدي إلي أن يحصل العمال على نصيب أعلى من الدخل وزيادة البطالة تؤدي إلي أن يحصلوا علي نصيب أقل، هذا في ظل افتراض أن زيادة التشغيل (نقص البطالة) أو نقص التشغيل (زيادة البطالة) إنما تأتي من تغير الطلب علي عنصر العمل لأي سبب من الأسباب(معهد البحوث العربية،1992، ص158).

وهذا الجزء يختص بقياس العلاقة بين الإنفاق العام(الاستهلاكي والاستثماري) والبطالة وذلك لتوضيح ما إذا كانت زيادة التشغيل راجعة إلي سياسة حكومية هادفة إلي القضاء علي البطالة أو الحد منها، أو أنها مجرد زيادة عدد العاملين في ظل عدم تغير مستوى الإنتاجية أو تغير دالة الإنتاج فإن ذلك سيكون معناه اقتطاع جزء من الإنفاق العام قد لا يكون له تأثير إيجابي علي حجم الدخل والإنتاج، ومن ثم فإن مثل هذه السياسة يكون منصبا علي إعادة توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج المختلفة، وهنا قد نستبدل البطالة المقنعة بالبطالة السافرة.

3 – قياس العلاقة بين الإنفاق العام(الاستهلاكي والاستثماري) و معدلات البطالة للفترة (1986–2017):

(3–1)– الدلالة الاقتصادية والاحصائية للنموذج:

يتضح من النتائج الموضحة بالجدول (6) أن النموذج مقبول إحصائياً اى ان هناك علاقة تفسيرية بين متغيرات النموذج . وبدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الأجلين القصيروالطويل حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك تكاملاً مشتركًا بين المتغيرات في الأجل الطويل كما هو موضح بالجدول (5) وذلك عند مستوى 5%.

جدول رقم (5) نتائج اختبار Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.2	2.37	10%	34.86328	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews 10

بالنسبة لتفسير **العلاقة في الاجل الطويل** يتضح من نتائج الدراسة المبينة بالجدول (6) أن عدم معنوية كل من الإنفاق الاستهلاكي باسعار2010 والناتج المحلي الاجمالى بأسعار2010 في الأجل الطويل وذلك يعني عدم وجود تأثير ذا دلالة معنوية على معدلات البطالة خلال فترة الدراسة(1986–2017)، كما اتضح من النتائج ان الانفاق الاستثماري له تأثير معنوي في الاجل الطويل حيث يشير معامل الانحدار إلى أن زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار مليار دينار واحد سوف يؤدى إلى تخفيض البطالة بمقدار(0.114 %) الف عامل.(3).

ومن خلال قياس أثر الإنفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) في **الاجل القصير** فقد تبين معنوية الإنفاق الاستهلاكي لنفس العام، وذلك يعني أن الإنفاق الاستهلاكي بمقدار مليار دينار واحد له تأثير يساهم في تخفيض معدلات البطالة بمقدر(0.31%) الف عامل، أما بالنسبة لتأثير الانفاق الاستثماري في الأجل القصير فقد تبين معنوية الانفاق الاستثماري عند نفس العام، فقد اشار معامل الانحدار إلى انخفاض معدلات البطالة بمقدار(0.14%) الف عامل، كما تبين ان للناتج المحلي الاجمالى

(3) ويرجع ذلك إلى اعتماد الدولة على التوظيف العشوائي الذي لايخضع لشروط التوظف حيث تدفع نصف الميزانية الحكومية من الإنفاق الاستهلاكي على بند مرتبات القطاع العام.
أنظر تقرير ديوان المحاسبة، أعداد متفرقة.

بأسعار 2010 اثر سلبي على معدلات البطالة في ليبيا حيث ان الزيادة بمقدار مليار دينار واحد تؤدي الى ارتفاع في معدلات البطالة بمقدار (0.025 %) الف عامل، وهذا الامرقد يتعدى هذه الأثار الظرفية وينتقل الى الآثار الهيكلية حيث أن الزيادة في الإنفاق العام تؤثر على ظهور عجز في الميزان التجاري الذي يدفع في نهاية الامر إلى ظهور ضغوط تضخمية ويخفض القوة الشرائية(4).

جدول (6) أثرالإنفاق العام(الاستهلاكي والاستثماري) علي معدلات البطالة

للفترة 1986 – 2017

	Selected Model: ARDL(1, 2, 4, 3)			
	Case 2: Restricted Constant and No Trend			
		Date: 11/26/19 Time: 17:35		
		Sample: 1986 2017		
		Included observations: 28		
Conditional Error Correction Regression				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8.677756	3.408973	29.58223	C
0.0000	-10.65728	0.134768	-1.436264	UNPL(-1)*
0.5063	0.682033	0.133782	0.091244	GV_EXP(-1)
0.0153	-2.759970	0.059770	-0.164963	INV_EXP(-1)
0.4443	-0.787162	0.011573	-0.009110	GDP2010(-1)
0.0000	-8.009577	0.038713	-0.310074	D(GV_EXP)
0.1276	-1.619718	0.093152	-0.150880	D(GV_EXP(-1))
0.0064	-3.202074	0.044721	-0.143200	D(INV_EXP)
0.2549	-1.187229	0.034041	-0.040415	D(INV_EXP(-1))
0.2626	-1.167358	0.042452	-0.049557	D(INV_EXP(-2))
0.0248	-2.514107	0.043301	-0.108863	D(INV_EXP(-3))
0.0005	4.497336	0.005605	0.025208	D(GDP2010)
0.0928	1.804136	0.011368	0.020509	D(GDP2010(-1))
0.0065	3.191549	0.011732	0.037443	D(GDP2010(-2))
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
0.5193	0.661002	0.096109	0.063528	GV_EXP
0.0071	-3.148344	0.036481	-0.114856	INV_EXP
0.4518	-0.773980	0.008195	-0.006343	GDP2010
0.0000	30.52737	0.674695	20.59665	C
EC = UNPL - (0.0635*GV_EXP -0.1149*INV_EXP -0.0063*GDP2010 +20.5966)				

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

– قد يظهر أثر المزاحمة في الأجل القصير المرتبطة بحالة التشغيل الكامل في الاقتصاد، حيث أن أى زيادة في الإنفاق العام في هذه الوضعية ستؤدي إلى تخفيض الإنفاق الخاص في إطار تضخمي وإن تدخل الدولة يعد غير رشيد ولابد أن يكون في إطار تشغيل ناقص.

(3–2)اختبارات تشخيص النموذج المقدر:

تهتم الدراسة باختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المقدر باستخدام مجموعة من اختبارات التشخيص للنموذج المقدر يتم الحكم من خلالها على مدى ملائمة النماذج المقدره في قياس المعلمات المقدرة في كل من الأجل الطويل والأجل القصير للمتغيرات محل الدراسة واهم هذه الاختبارات مايلي (الجيباني، صقر، عطية،على،2019:ص 217).

(3–2–1) اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

يختص هذا الاختبار بالكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار (LM Test) وذلك من خلال قيمة F-ststistic فاذا كانت القيمة عند مستوى 5%، يعني قبول فرض العدم (HO) الذي ينص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي والعكس.

جدول(7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:		
0.8908	Prob. F(2,12)	0.116718	F-statistic
0.7656	Prob. Chi-Square(2)	0.534292	Obs*R-squared

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

يتضح من نتائج الجدول (7) خلو النموذج من الارتباط الذاتي حيث اتضح عدم معنوية الاختبار عند دلالة (0.8908)، وذلك باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

(3–2–2) اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedsticity):

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين، وذلك من خلال القيمة الخاصة ب (F-ststistic) فإن كانت غير معنوية مما يعني عدم رفض فرض العدم ورفض الفرض البديل. حيث اشارت النتائج الى خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين عند مستوى معنوية (0.9231%).

جدول(8) نتائج اختبار عدم ثبات التباين

	Heteroskedasticity Test: ARCH		
0.9231	Prob. F(1,25)	0.009497	F-statistic
0.9193	Prob. Chi-Square(1)	0.010253	Obs*R-squared

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

3-2-3) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Residuals Test):

أجرى الباحثان اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي وذلك من خلال اختبار (Jarque-Bera) المبينة بالشكل رقم (2) و يلاحظ أن قيمة Jarque-Bera غير معنوية عند مستوى 5% مما يعني قبول فرض العدم (H0) و بالتالي فإن توزيع البواقي يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي و هذا ما يتضح من الشكل المبين .

شكل(2) اختبار التوزيعي الطبيعي للبواقي

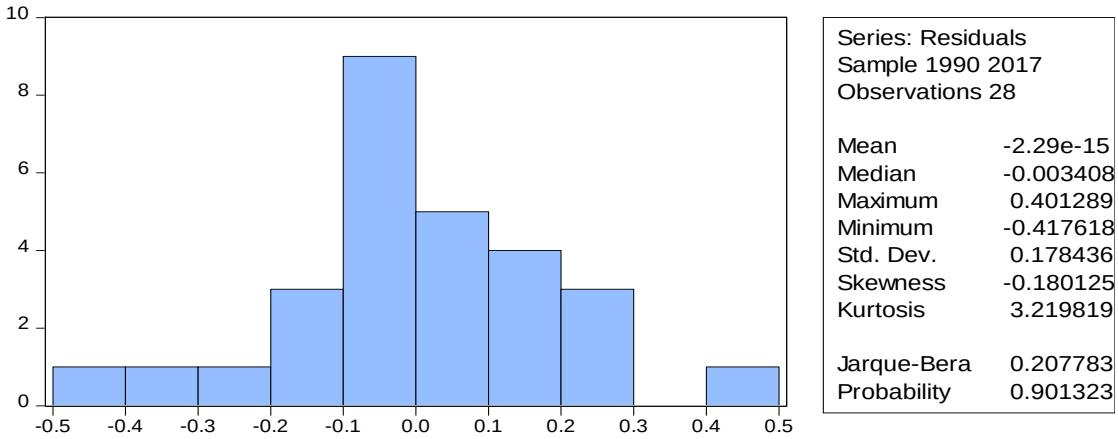

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

4-2-3) اختبار كوزوم للاستقرارية (Stability Test):

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية يستخدم اختبار(CUSUM) الذي يتعلق بسلوك المجاميع المتراكمة للبواقي، ويعد هذا الاختبار من اهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمر مهم وهو تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل.

شكل(3) اختبار CUSUM الاستقرارية في هيكل النموذج

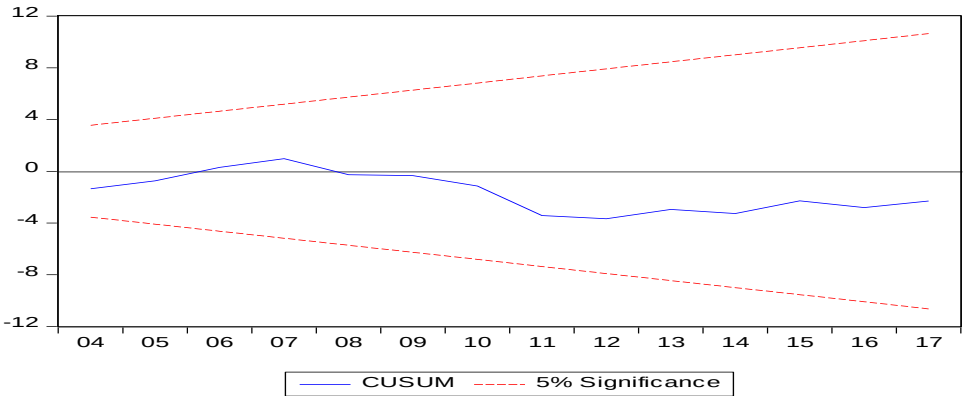

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews 10

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة اذا وقع الشكل البياني لإختبارات CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%. ويتضح من هذا الاختبار كما هو مبين بالشكل (3) مجموع البواقي، تتحرك داخل حدود المعنوية 5%، مما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية.

(3-2-5) – القدرة التنبؤية للنموذج:

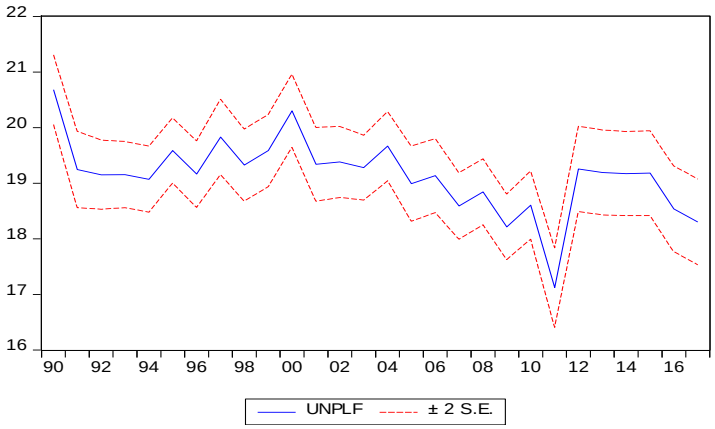

Forecast: UNPLF	
Actual: UNPL	
Forecast sample: 1986 2017	
Adjusted sample: 1990 2017	
Included observations: 28	
Root Mean Squared Error	0.210526
Mean Absolute Error	0.161955
Mean Abs. Percent Error	0.838625
Theil Inequality Coefficient	0.005497
Bias Proportion	0.000006
Variance Proportion	0.007442
Covariance Proportion	0.992552
Theil U2 Coefficient	0.288138
Symmetric MAPE	0.838342

المصـــــــــدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews 10

يتضح من اختبار القدرة التنبؤية للنموذج المقدر الواردة بالنتائج السابقة بأن إمكانية الاعتماد على النموذج المقدر للتنبؤ بحجم المتغير التابع (معدلات البطالة) مستقبلاً، حيث يقع الخط الممثل لمعدل البطالة المتوقع داخل القيمة الحرجة. كما تقترب قيمة كلاً من : (Theil Ineguality coefficient, Bias Proportion) من الصفر (0.000006,0.005497) على التوالي وكذلك صغر قيمة جذر متوسط مربع الخطأ Root Mean Squared Error الأمر الذي يؤكد إمكانية الاعتماد على نتائج النموذج المقدر في التنبؤ بالقيم المستقبلية في تخفيض معدلات البطالة في ليبيا.

ثالثا: النتائج والتوصيات:

1- النتائج :

ومن خلال ماسبق اتضح أن مستويات البطالة في ليبيا تتوقف بشكل كبير على الإنفاق العام(الاستهلاكي والاستثماري) وذلك مايتفق مع الفرضية الأساسية للدراسة. التي تنص على أن الإنفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) يتباين في قدرته على تخفيض البطالة تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية في الاقتصاد الليبي في الأجلين القصير والطويل:

- أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية في الاجلين القصير والطويل بين الانفاق الاستثماري والبطالة في الاقتصاد الليبي وذلك ما يتفق مع الفرضية الأولى التي تشير الى ان الانفاق الاستثماري يساهم في تخفيض معدلات البطالة الاجل الطويل.
- اتضح من نتائج القياس ان الانفاق الاستهلاكي يؤدي الى تخفيض معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي في الاجل القصير فقط، وذلك ما يدل على ضعف الفرضية الثانية التي تنص على ان تؤدي زيادة الإنفاق العام – خاصةً الإنفاق الاستهلاكي– إلى زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي.
- وكنتيجة فإن الإنفاق العام يترك أثراً مباشراً كبيراً على مستويات البطالة ويساهم في تخفيضها، وذلك كنتيجة عامة توضح ارتفاع نسبة القوى العاملة التي تستوعبها الحكومة، ويعتبر ضعف في إنتاجية القطاع العام، وأن القطاع الخاص لايزال ضعيفًا أمام هيمنة القطاع العام وهذا الامر يتفق مع تحليل كينز لدورالإنفاق العام وعلاقتها بالبطالة والهدف الرئيس هنا أن الدولة تتدخل لإنعاش الطلب الفعال من خلال سياسة مالية توسعية. وقد جاءت النتائج مماثلة للدراسات السابقة.

2– التوصيات:

في ضوء الأوضاع التي تمر بها ليبيا والنتائج السابقة كان لابد أن نركز على هذه التوصية :

- من النتيجة السابقة، فان الانفاق الاستثماري قد لعب دوراً هاما في الحد من ظاهرة البطالة، وبالتالي "زيادة مستوى التشغيل" وذلك ما يدعو إلى تمكين القطاع الاستثماري من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية تمتص جزءاً من البطالة وذلك لتخفيف العبء على القطاع العام.

المراجع:

- الجهمي،الطاهر الهادي (2010)، "**مقالات في الاقتصاد والسياسة والنفط**"، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، الطبعة الأولى، طرابلس.
- الجيباني، صقر ، عطية،على منصور سعيد،(2019)، تحليل وقياس العلاقة بين الاختلال الاقتصادي والتضخم في ليبيا خلال الفترة 1986-2017 ، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد 2، العدد4.
- حميد ،مقراني ،(2015) "أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)"،**رسالة ماجستيرغير منشورة**،كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- ديوان المحاسبة الليبي،(ابريل 2015)، **التقرير السنوي 2014**، طرابلس، ليبيا.
- زغلول ،ميراندا،(2001) علم المالية العامة(**النفقات العامة والموازنة العامة للدولة**) الطبعة الثالثة، أكتوبر للطباعة والنشر، بنها.
- سليمان، سلوى السياسة الاقتصادية دراسات في الاقتصاد التطبيقي، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت.

- صندوق النقد الدولي، (4مايو 2012) قضية مختارة. **ليبيا – زيارة خبراء الصندوق "بيان ختامي"**، (ليبيا: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).
- معهد البحوث والدراسات العربية،(1992)، **مشكلة البطالة في الوطن العربي"دراسة استطلاعية".**
- مهران، حسني، (2002) "**التحليل الاقتصادي الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية)**، الخولي للطباعة، بنها.
- Brückner, Markus, and EviPappa.(2012) "Fiscal Expansions, Unemployment, and Labor Force Participation: Theory and Evidence." International Economic Review, vol 53.(4).
- Hoque, Mohammad Monjurul, and Zulkornain Yusop,(2010) "Impacts of trade liberalisation on aggregate import in Bangladesh: An ARDL Bounds test approach." Journal of Asian Economics,vol 21.(1).
- Johansen, Søren, and Katarina Juselius.(1990),"Maximum likelihood estimation and inference on cointegration—with applications to the demand for money." Oxford Bulletin of Economics and statistics vol52.(2).
- Mayer, Eric, StéphaneMoyen, and Nikolai Stahler. (2010) "Government Expenditures and Unemployment: a DSGE Perspective." Economics studies Series1DiscussionPaperNo18.Availableat:SSRN: https://ssrn.com/abstract=2785382
- Mortazavifar,S.,and K. Saeedi. (2015)"The Effect of Government Expenditure on Unemployment Rate for Iran." International Journal of Review in Life Sciences vol 5 No.7 .
- Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin, and Richard J. Smith.(2001) "Bounds testing approaches to the analysis of level relationships." Journal of applied econometrics vol16.Issue3.
- Svilokos, Tonći. (2016), "Does Economic Crisis Affect the Demand for Money: Evidence from Croatia?." Financial Studies,vol 20.(3).
- **مصادر البيانات:**
- بيانات الأمم المتحدة المتاحة علي الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG).
- بيانات البنك الدولي المتاحة علي الشبكة الدولية للمعلومات (http://data.worldbank.org)